أقتراح معجل مكرر قانون أضافة بند على قانون الموازنة العامة للعام 2022

(القانون النافذ حكماً رقم 10 الصادر بتاريخ 2022/11/15

والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 49 تاريخ 2022/11/15)

مادة وحيدة :

أولا: يضاف على قانون الموازنة العامة للعام 2022 المادة الاتية :

" استيفاء رسم اضافي لصالح هيئة الشراء العام على العقود الموقعة مع الدولة :

يستوفى رسم نسبته 1 % (واحد بالمائة) على جميع العقود التي تكون فيها الدولة اللبنانية او احدى مؤسساتها او اداراتها العامة طرفاً فيها سواء كانت هذه العقود بالتراضي او نتيجة مناقصة او مزايدة او أية طريقة اخرى والتي تزيد قيمتها عن 5 مليار ليرة لبنانية (خمسة مليار ليرة لبنانية). ويكون هذا الرسم الاضافي هو لتغذية موازنة هيئة الشراء العام . "

ثانيا : يعمل بهذا القانون عند نشره في الجريدة الرسمية.

النائب ياسين ياسين

الاسباب الموجبة :

انطلاقا من المادة 83 من قانون الشراء العام رقم 244 تاريخ 2021/7/19 التي نصت على انه يكون لهيئة الشراء العام موازنة مستقلة وتتألّف مواردها الماليّة مما يلي:

أ- مساهمة مالية سنوية خاصة تُدرَج في فصل خاص ضمن باب رئاسة مجلس الوزراء في قانون الموازنة العامة للدولة وتكون كافية لتغطية مصاريف الهيئة ونشاطاتها.

ب- المنح والهبات غير المشروطة من المؤسسات الدوليّة المانحة مع مراعاة تضارب المصالح؛

ج- أيّ موارد منصوص عليها في قوانين أخرى وغير ملحوظة بموجب هذه المادة..."

ولما كانت هيئة الشراء العام هي هيئة حديثة الانشاء وتضع لرقابتها اكثر من 1055 بلدية و 100 مؤسسة عامة بالاضافة الى مجالس وصناديق وشركتي الهاتف الخليوي ومصرف لبنان ...

ولما كان الجهاز الاداري لهيئة الشراء العام في الوقت الحاضر لا يتجاوز عديده العشرة أشخاص مما يجعل تنفيذه لاعماله شبه مستحيل .

ولما كانت هيئة الشراء العام تحتاج في عملها في اكثرية الحالات الى خبراء متخصصين للقيام بعملها على اكمل وجه ودون اية ثغرات . كما تحتاج للتوريد الالكتروني .

ولما كان الاقتراح الحاضر سوف يشكل حافزاً للموظفين للقيام من الناحية المادية ويضمن استقلالية في اداء عمل الموظفين واستقلالتلية في عمل الهيئة ككل .

ولما كان الاقتراح الحاضر من شأنه ان يخفف الاعباء عن الموازنة العامة ويخفف من مصاريف الدولة ونفقاتها .

ولما كانت المادة 83 من قانون الشراء العام نصت على ان أموال الهيئة تودع في حساب خاص لدى مصرف لبنان، ويتولّى رئيس الهيئة عقد نفقاتها وفق الأصول المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية والقوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء. وبالتالي الية صرف هذا الرسم الاضافي سوف تخضع لرقابة كل من مصرف لبنان وديوان المحاسبة والهيئات الرقابية . الامر الذي يضمن شفافية ورقابة كلية على مالية هيئة الشراء العام .

لذلك

جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من حضرتكم طرح اقتراح القانون المعجّل المكرّر المرفق على مجلس النواب في اول جلسة يعقدها، وذلك سندا للمواد 109 و110 و112 من النظام الداخلي لمجلس النواب، راجين من المجلس الكريم إقراره.

النائب ياسين ياسين